مركز حمورابي

القبائل في العراق وتأثيراتها الاجتماعية والسياسية

القبائل في العراق وتأثيراتها الاجتماعية والسياسية.

منصة الطاولة المستديرة للشؤون السياسية – R.T.P.A

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

11 حزيران **2024**

حقوق النشر محفوظةلمركز حمورابي
للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

لا يجوز نشر أي من هذه الأبحاث و الدراسات و المقالات إلا بموافقة المركز, و يجوز الإقتباس بشرط ذكر المصدر كاملاً , و ليس من الضروري أن تمثل المقالات و الأبحاث و الدراسات و الترجمات المنشورة وجهة نظر المركز , وإنما تمثل وجهة نظر الباحث.

تعد القبائل هي الركيزة الأساسية لتكوين الدولة العراقية الحديثة، كما وإنها كونت النسيج الإجتماعي الذي نحن عليهِ الأن، إذ إن القبائل العربية سكنت العراق قبل ٢٠٠-٣٠٠ سنة قبل الإسلام، وجاءوا من خلال هجرات عديدة ومتفاوته ولأسباب مختلفة عدة ، من هذهِ الأسباب كثرة الحروب بين القبائل في منطقة الجزيرة العربية ومن أهم هذهِ الحروب الطاحنة حرب "البسوس" وحرب "داحس والغبراء" وحرب "الفجار" وحرب "دارة مأسل" وغيرها من الحروب الشرسة، حيث كانت هذهِ الحروب شديدة وتستمر لفترات زمنية طويلة وذلك بسبب صفات البدو بأخذ الثأر وتراكم الثارات بين القبائل، كما إن إنهيار سد "مأرب" في اليمن دفع بعض القبائل العربية هناك الى الهجرة نحو العراق ومنها قبائل "المناذرة" و "الغساسنة"، فأصبح العراق عبارة عن مزيج قبلي فيهِ أهم القبائل العربية وهي "ربيعة، طي، زبيد، بني شيبان، بني عامر، بني بكر، بني وائل، عبس، ذيبان، تغلب، شمر، وغيرهم الكثير من قبائل بطون العرب من العدنانيين والقحطانيين، كما إن للأكراد في شمال العراق قبائل وشيوخ يسَمون ب "الأغاوات" ووجودهم في العراق قبل القبائل العربية بسبب سكنهم في المنطقة الجبلية الممتدة من أذربيجان حتى غرب تركيا وسوريا ، وساهموا بشكل كبير في دعم حقوق أبناء القومية الكردية وطالبوا كثيراً بجعل دولة لهم، وهذا ما حصل عندما تم تنصيب الشيخ "محمود الحفيد" شيخ عشائر البرزنجية ملكاً على كردستان في مقابل سلطة ملك العراق "فيصل الأول". والتاريخ العراقي وأحداثه لا يخلوا من دور العشائر الكردية في تحديد وتغيير سياسات البلد وتكوين أواصره الإجتماعية.

مثلت القبائل في العراق وخلال سكنها الطويل من قبل الإسلام حتى الأن آصرة إجتماعية رصينة وقوية، يصعب تفكيكها أو حتى المساس بها كونها جزء لا يتجزء من النسيج الإجتماعي العراقي ، فصارت سلطة القبائل في حالات وظروف معينة أعلى وأعتى من سلطة الدين وسلطة الدولة وهذا ما نلاحظه في العديد من الأحداث التاريخية، ف حتى النبي محمد (ص) أراد أن يخفف من وطأة العشائرية والبداوة في نفوس العرب لكن لم يحقق مبتغاه بشكل كامل. وكذلك حاول الخلفاء الإسلاميين من بعده (ص) تقييد سلطة القبائل وباءت محاولاتهم بالفشل، إذ أضطروا الى عزل العديد من القبائل في العراق وخاصةً الكوفة لما فيهم من روح تمر على الحكم آنذاك، حيث كانت لسياساتهم الإحتوائية مظاهر ضعف كون الضغينة كانت حاضرة ما بين نفوس بعض العرب بإتجاه الدين الإسلامي وقياداته الدينية والسياسية، لذلك كان من الصعب جداً تحييد عصبيتهم القبلية نحو السلم مع المسلمين ، إذ كما قلنا بأن عصبية البداوة تُكمن في الثأر وكانت لحروب المسلمين مع هذهِ القبائل وقعٌ شديد على نفوس أبناءها بسبب القتلى منهم

في هذهِ الحرب، فكان التنافر بينهم يستند على قضية عدم تقبل من قتل (الأب، والأخ، وأبن العم، وأبن الخال، والولد) خلال الأيام المغبرة بالإقتتال بين المسلمين والقبائل العربية التي لم تدخل الاسلام بعد.

أستمرت هذهِ الصفات بالتمركز في أساس العلاقات بين القبائل العربية ذاتهم وبين الأجانب من غير العرب، ومثلما كانت لديهم صفات الثأر والعصبية القبلية كانت لهم أيضاً صفات كالكرم والمروءة والوفاء والشجاعة وغيرها من الصفات الحميدة التي عكست الجانب الإيجابي الكبير عن القبائل العربية ، حتى إن ثورة القبائل العربية العراقية بالضد من البريطانيين عام ١٩٢٠ كانت بسبب طلب قبائل الجنوب يد العون من قبائل المناطق الغربية، وبصفة "المروءة" وحماية الجار ومن تتصل بهم بصلة الدم والقرابة ثارَ الشيخ "ضاري المحمود" رئيس عشائر "زوبع" ضد البريطانيين وقتل القائد البريطاني "ليتشمان" الذي طلب التعاون معه ضد قبائل الجنوب. وبقتلهِ للقائد البريطاني تفجرت الثورة في مناطق غرب بغداد والأنبار نصرةً للقبائل العربية في جنوب العراق، بالرغم من إختلافهم المناطقي والمذهبي وكذلك الإجتماعي فكانت رابطة الدم هي الأعلى والأبقى في التعامل بين القبائل.

وقبل هذهِ الأحداث بكثير كان للقبائل من العرب والأكراد دور كبير في دعم الوجود العثماني في العراق، بل وحتى نتيجة تقرب ومجاملة العثمانيين للقبائل صدرت "فرامانات" عثمانية تُؤمر بعض التحالفات العشائرية على المناطق الجغرافية بالعراق سياسياً وإجتماعياً، وكانت هنالك خمسة تحالفات عشائرية عربية حصلت على لقب "إمارة" للقيادة السياسية والإدارية لمناطقهم وهي إمارات "طي، زبيد، المنتفج، ربيعة، عبادة" كانوا موزعين في غرب ووسط وجنوب العراق، أما الإمارات الكردية فكانت متمثلة بإمارة "بابان" وإمارة "سوران" وإمارة "بهدنان"، بعد ذلك أصبحت عشائر "الجاف" كذلك إمارة تحكم في مناطق مختلفة بين ديالى وكركوك.

كانت القبائل تعتمد النظام "الأبوي" كنظام إقتصادي لها ويشتمل هذا النظام على تجميع الثروات للقبيلة بيد زعيم أو رئيس القبيلة حصراً وهو من يقوم بتوزيع الأرزاق على أبناء القبيلة، وبهذا النظام تعددت مصادر الدخل للقبائل فمنها من أعتمد على الغزوات على قبائل أخرى وأخذ الغنائم وفي المصطلح العراقي تسمى ب "الحوف" وتميزت القبائل البدوية بهذا الأمر وأشهرها قبيلة "شمر"، والبعض الأخر أمتهن الزراعة في الأراضي المحاذية لنهري "دجلة والفرات" في مناطق الفرات الأوسط والجنوب العراقي وكذلك المناطق الشمالية في كركوك وديالى والسليمانية، كما إن هنالك قبائل كانت التجارة مصدر دخلها وعُرفت "قريش" بهذا الأمر قديماً حتى أنتقل لبعض القبائل في العراق

وهنالك من القبائل من أعتمدت على "التسليب" كونهم قطاع طرق وأخذ المحاصيل الزراعية والحاجات الأخرى التي كانت تُنقل بين البصرة وبغداد آنذاك.هذا النظام الإقتصادي الخاص بالقبائل عزز من سلطة شيخ أو زعيم أو رئيس القبيلة ووسع دائرة سلطانه حتى ظهرت الإقطاعية بين الشيوخ، إذ كانوا يملكون ما يزيد عن خمسة الألاف دونم لكل شيخ مما خلق طبقية واضحة ومقيتة بين أبناء الخط الأول من الشيوخ وعوائلهم والفلاحين المُستعبدين في حينها، وهذهِ السلطة أضعفت سلطة الحكومة المركزية والمحلية منذ أواخر الدولة العثمانية وحتى خمسينيات القرن الماضي، فكانت للقبائل أسلحة ورجال مقاتلين أكثر من أسلحة وجنود جيش الدولة العراقية وهذا الأمر الذي دفع الحكومات المتعاقبة منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة وحتى الأن على العمل بسياسة الإحتواء للقبائل لا عزلها ولا نفرها.

وفي ما يخص دور القبائل في رسم سياسات الدولة العراقية وتغييرها فهو الدور الأكبر لهم، وأبرز دور للقبائل في السياسة كان من خلال إختيار الملك "فيصل" الأول من بين مرشحين مختلفين ك ملك على العراق، وكان الإختيار قد وقع عليه من خلال التداول بالمرشحين في مجلس عشائري ترأسه عبدالرحمن النقيب وناجي السويدي وجمعاً آخرين من شيوخ ورؤساء القبائل في العراق، وكان إختيارهم له لإنه "هاشمي" أو ما يطلق عليه "سيد" حيث سترضى القبائل المختلفة على ترأسه عليهم كونه من نسب شريف، وهنا نرى كيف تتحكم العصبية القبلية في قرارات أبناء وشيوخ القبائل في حينها.

وأستمر دور القبائل في دعم وجود الدولة العراقية وتكوين حكوماتها وبرلماناتها بل وحتى سياساتها بما يتناسب ومصالح القبائل أو شيوخها وزعمائها، وقد أراد العديد من القادة السياسيين تقييد سلطة القبائل ولكن كالعادة يفشلون في ذلك ، إذ عمل عبدالكريم قاسم في قانون الإصلاح الزراعي على سحب العديد من الأراضي التابعة للإقطاعيين من شيوخ العشائر أو القبائل وتمليكها لفلاحين هذهِ الأرض، ولكن لم ينجح بشكل كامل بل زاد ذلك في التباعد الطبقي والضغينة ما بين الشيوخ وعوائلهم والفلاحين ، كما إن حزب البعث عمل على خطوات لتفكيك المفهوم العشائري من خلال تنصيب شيوخ موالين للحزب والدولة على أبناء عشائرهم ولكن لم يفشلوا فقط بل إنعكس سلباً على الدولة حينها، إذ إن رابطة الدم تمنع من إستغلال شيخ العشيرة لأبناء عشيرته لخدمة شخص أو نظام سياسي أو حزب من عشائر مختلفة فأصبح لكل عشيرة أكثر من شيخ موزعين بدلاً عن سلطة "الشيخ العام".

وفيما يخص أهم دور إيجابي لهذهِ الأواصر الإجتماعية المتمثلة بالقبائل هو عدم إستمرارية الحرب الطائفية بعد العام ٢٠٠٣ لسنوات طويلة، كون القبيلة الواحدة يوجد فيها أبناء من مذاهب دينية مختلفة مما يمنع الشخص من قتل "أبن عمه" الذي هو من نفس إنحدار الشجرة العشائرية ، كما إن دور العشائر في تطبيق العادات والقوانين أو كما يطلق عليها "السناين" أمر إيجابي أخر منع العديد من حالات الإقتتال الكبير بين القبائل المختلفة.

بعد هذا الباع الطويل من الأدوار الإيجابية والتدخلات السليمة في حفظ النسيج الإجتماعي للبلد وكذلك حفظ وجود الدولة العراقية، أثرت تضخم السلطة القبلية على إتجاه القبائل نحو الأدوار السلبية التي أرهقت المجتمع بالخلافات والعصبية القبلية والصفات السلبية ، فبعدما كانت القبائل تعمل على حفظ الأمن الداخلي لمناطقهم بحسب "السناين" التي عُرفت لهم، أصبحت الأن تعمل على إستغلال هذهِ القوانين العشائرية بشكل منحرف لزيادة السطوة العشائرية وإكتناز القوة بالسلاح والمال ، فأصبحت "الدكات العشائرية" حاضرة بكثرة في ترويع الأهالي الأمنيين وزهق الأرواح بالإضافة الى كثرة "الفصول" العشائرية وهي الدية عن القتل أو الحوادث المختلفة بمبالغ كبيرة حتى أصبحت مهنة يمتهنها بعض شيوخ العشائر أو القبائل لتعزيز ثرواتهم المالية ، فهذهِ الأثار السلبية عملت على تغطية الجوانب الإيجابية الأخرى في وجوب وجود القبائل، وتصدير الصفات الغير حميدة والغير كريمة في التعامل مع الغير من بقية القبائل أو من المدنيين.

كما إن أغلب القبائل عملت على دعم الأحزاب السياسية التي عُرفت بفسادها وديكتاتوريتها في التعامل مع أبناء المجتمع العراقي، وحدث ذلك في إستغلال رابطة الدم من قبل السياسيين المهتمين في الحصول على المناصب الإدارية المهمة في الحكومة ، وكان لهذا الجانب أثر سلبي كبير على الدولة العراقية فهو إستمرارية إستشراء الفساد وسيادة الظلم وقمع الحريات، بل وهو تشويه لمبادئ الديمقراطية التي يجب إستغلالها بالشكل الصحيح في إختيار المناسبين لإدارة البلد.

ونظراً لهذهِ الأدوار والمواقف السلبية التي الحقتها أغلب القبائل بجسد الدولة العراقية في الآونة الأخيرة وخاصةً بعد العام ٢٠٠٣، فيجب وضع حلول لتقييد السلطة القبلية التي بسبب بعض القبائل وبعض شيوخ وزعماء القبائل تراجعت المناطق التي يسيطرون عليها في مراتب التعليم والثقافة والسلم المجتمعي وإحترام الحريات والسلطة الحكومية. بل وأصبحت هذهِ السلطة القبلية ند كبير للهوية الوطنية إذ عملت على تقديم هوية القبيلة الفرعية على الهوية الوطنية في بعض القبائل بمختلف مناطق العراق، وذلك يعود لضعف الجانب الحكومي في تطبيق القوانين المدنية التي تحفظ للإنسان حرياته وكرامته وحياته.

إذ يجب على الحكومة العراقية العمل على كسر أساس النظام الإقتصادي الأبوي الخاص بالقبائل من خلال دعم القطاع الخاص وتقويته، ففي ذلك إيجاد فرص عمل لأبناء هذهِ القبائل والعشائر مما يقلل إعتمادية الفرد القبلي على قبيلته كما وإن العمل يأخذ العديد من ساعات يوم الفرد وهذا ما يجعله بعيد عن المشاكل والحوادث المختلفة التي يحتاج القبيلة فيها ، كما يجب تعزيز القطاع الثقافي والعلمي والإهتمام بالبحوث العلمية النفسية والإجتماعية لدراسة حالة المجتمع ووضع آليات مناسبة لتمدن أبنائه، وهذا ما يجعلهم أكثر تمسكاً بالقانون المدني للدولة وإحالة مشاكلهم للقضاء والقانون ليكون هو الفيصل في حلها.

ويجب أيضاً السيطرة على قوة السلاح التي تمتلكها القبائل من خلال خلق الوظائف والأعمال مقابل تسليم الأسلحة التي تمتلكها العوائل المنتمية للقبائل المختلفة، أو عرض مبالغ مادية مقابل تسليم هذهِ الأسلحة المختلفة ، ففي هذهِ الخطوة حصر لسلطة القبائل في التعامل مع الأحداث الإجتماعية بالسلم فقط، دون اللجوء لمظاهر العنف والإقتتال في المدن أو المناطق العشائرية المختلفة كما هو الحال في أخذ الثأر عند القبائل، إذ تحدث معارك طاحنة وعرفت هذهِ الحالات كثيراً في شمال وجنوب العراق بسبب السلاح المنفلت في هذهِ المناطق.

كما إن تحقيق العدالة الإجتماعية والتقارب الإقتصادي في دخل الفرد هو ما يخفف من حجم الفرق الطبقي بين أبناء القبائل، وفي ذلك تعزيز لمبدأ المساواة التي تُغيِب مظاهر التنافس الغير شريف الذي ينتج عنه المشاكل العشائرية وبالتالي تكون هنالك "دكات عشائرية" و "فصول" لتحقيق المساواة الإقتصادية ، وتوزيع أبناء القبائل في أماكن عمل في مختلف مدن ومحافظات العراق يعمل أيضاً على التقليل من حدة العصبية القبلية، كون أبناء القبيلة يصبحون بعيدين عن مصدر القوة التي تدعم وجودهم بشتى الأساليب ولمختلف الأسباب.

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

أسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في،18-11-2006 بمدينة بابل(الحلة)، كمركز علمي بحثي يمتد الى دراسة الموضوعات السياسية و المجتمعية بصورة علمية و استراتيجية، فضلاً عن التركيز على القضايا والظواهر الحادثة والمحتملة قي الشأن المحلي والأقليمي والدولي ، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

www.hcrsiraq.net

07810234002

hcrsiraq@yahoo.com

t.me/hammurabicrss

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

العراق - بغداد- الكرادة - العرصات الهندية-قربالسفارةالصينية